

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة

مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية

مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية

عرض الأسباب

كانت إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، عقب الاستقلال، تخضع لأحكام الأمر رقم 63-439 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1963، والذي ما زال ساري المفعول، والمتعلق بشرطة المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة حيث، لم يكن بالإمكان إقامة أو استعمال أي تجهيز لاسلكي كهربائي خاص لإرسال أو استقبال الإشارات أو المراسلات خارج الشروط المحددة بهذا الأمر. تجدر الإشارة إلى أنه في هذا السياق، تم تعريف المحطة اللاسلكية الكهربائية الخاصة بأنها أي محطة لاسلكية كهربائية غير مستغلة من طرف الدولة لخدمة اتصالات رسمية أو عامة.

في هذا المضمون، فإن الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1975 و الذي يتضمن قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لم يشر إلى الأمر رقم 63-439 المذكور أعلاه، والذي تعلق حصريا بالمنشآت الخاصة، طالما كان قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في عام 1975 يخضع لاحتكار الدولة.

كذلك، على الرغم من أن القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 غشت سنة 2000، و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الملغى و المعوض بموجب القانون رقم 18-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، قد فتح سوق المواصلات السلكية واللاسلكية، فإنه لم يشر إلى هذا الأمر، دون النص على إطار قانوني وتنظيمي لتسيير طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية أو المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة.

في سنة 2002، تم إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تدعى الوكالة الوطنية للذبذبات، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-97 المؤرخ في 2 مارس سنة 2002، والمكلفة بالمهام المتعلقة بتسيير ومراقبة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية من أجل تخطي النقص المسجل. بالرغم من ذلك، فإن المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المنشأة لا تستجيب إلا جزئيا للمتطلبات التي أنشأت من أجلها، حيث لم تستند لأي أساس قانوني أو تنظيمي من أجل ضمان نيابة عن الدولة، المهام السيادية ذات الأهمية القصوى والتي تمس لاسيما الأمن الوطني. يلاحظ هذا الخلل أكثر، بسبب طبيعة المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي لا تخول ولا تسمح بالتسيير بطريقة مثلى، لاسيما بالنظر للتجهيزات الحساسة التي تملكها وتستخدمها في إطار نشاطاتها لمراقبة الطيف.

أنشأ القانون رقم 04-18 والمشار إليه أعلاه، أساسا قانونيا لهذه الوكالة ومنح لها تسيير طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، ووضع إطارا قانونيا مستقلا موجها للاتصالات اللاسلكية. في اجتهاد لوضع إطار تنظيمي، جاء المرسوم التنفيذي رقم 09-410 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2009 والمحدد لقواعد الأمن المطبقة على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، ببعض الأحكام المتعلقة باقتناء واستغلال محطات الاتصالات الراديوية. إلا أن تطبيقه، يبقى غير كافي حتى لوجاء بإضافة لحفظ المصالح الوطنية، لاسيما لنقص الأحكام الجزائية، للحد من التجاوزات، والسلطة المختصة في مجال تطبيق قواعد تسيير ومراقبة الطيف.

غير أن الأمر رقم 63-439 والمشار إليه أعلاه، والذي لم يتم إلغاؤه إلى يومنا هذا، غير مطبق منذ عشرات، إذ يستوجب تحيينه وتتميمه من أجل الحفاظ على المورد النادر الجد مريح، والمتمثل في طيف الذبذبات، وتغطية النماذج الجديدة للتكنولوجيا من جهة، ومن جهة أخرى، فتح المجال التجاري فيما يخص المواصلات السلكية واللاسلكية.

ففي هذا الإطار، يأتي المشروع التمهيدي لهذا القانون لتأطير إقامة، استغلال واستعمال الشبكات، المنشآت أو التجهيزات الطرفية اللاسلكية الكهربائية، ومنح وتخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، التشويش ومراقبة الطيف.

ذلك هو محتوى مشروع هذا القانون.

مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية

إنّ رئيس الدولة.

- بناء على الدّستور، لاسيّما المواد 102 (الفقرة 6) و136 و138 و140 و143 (الفقرة 2) و144 منه،
- بمقتضى الأمر رقم 439-63 المؤرّخ في 8 نوفمبر سنة 1963، والذي يتعلق بمراقبة المحطات اللاسلكية الكهريائية الخاصة؛
- وبمقتضى الأمر رقم 81-68 المؤرّخ في 12 محرّم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 الذي يتضمّن المصادقة على الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية الموقعة بمنترو في 12 نوفمبر 1965،
- وبمقتضى الأمر رقم 155-66 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 156-66 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 58-75 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 59-75 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 80-76 المؤرّخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى القانون رقم 07-79 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 يتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى القانون رقم 21-90 المؤرّخ في 24 محرّم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-97 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1417 الموافق 21 يناير سنة 1997، يتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة،
- وبمقتضى القانون رقم 06-98 المؤرّخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، المعدل و المتّم،
- وبمقتضى القانون رقم 10-03 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المعدل.

- وبمقتضى القانون رقم 04-04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 يتعلق بالتقييس، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 08-04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 09-08 في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،
- وبمقتضى القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 05 غشت سنة 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،
- وبمقتضى القانون رقم 09-17 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 27 مارس سنة 2017 و الذي يتعلق بالنظام الوطني للقياس؛
- وبمقتضى القانون رقم 04-18 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، وبعد رأي مجلس الدولة، وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تأطير اقتناء، حيازة، إقامة، استغلال واستعمال الشبكات، المنشآت أو التجهيزات الطرفية اللاسلكية الكهربية.

الفصل الأول

مجال التطبيق

المادة 2: يطبق هذا القانون على كل نشاط يستعمل طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية:

- على التراب الوطني، وكذا في المجال الجوي الجزائري،
- لإرسال معلومات نحو الجزائر من إقليم دولة أجنبية، طبقا لاتفاق دولي،
- على متن سفن أو في طائرات تبحر أو تحلق في الإقليم البحري أو المجال الجوي الجزائريين،
- على الوسائل الساتلية المستغلة انطلاقا من الجزائر.

ويطبق، دون استثناء، على كل:

– الخدمات اللاسلكية الكهربية المعرفة في نظام الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات،

– المحطات والأنظمة اللاسلكية الكهربية المعرفة و المصنفة في نظام الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات.

المادة 3: تعاريف:

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

1. إقليم وطني: الإقليم الذي تمارس الجزائر سيادتها عليه ويشمل المناطق البرية والمياه الإقليمية المتاخمة لها،

2. راديو: بادئة تطبق في استعمال أمواج لاسلكية كهربية؛

3. اتصال راديوي: المواصلات السلكية واللاسلكية المنجزة عن طريق أمواج لاسلكية كهربية طبقا للاتفاقية ولدستور الاتحاد الدولي للاتصالات.

4. خدمة الاتصال الراديوي: خدمة اتصالات الكترونية موفرة عن طريق نظام اتصال راديوي.

5. محطة أو نظام اتصال راديوي: واحد أو عدة أجهزة إرسال أو استقبال، أو مجموع أجهزة إرسال أو استقبال، بما في ذلك الأجهزة الملحقة، الضرورية لضمان خدمة اتصال راديوي. تصنف كل محطة بصفة دائمة أو مؤقتة، حسب الخدمة التي تشارك في تأديتها طبقا للتصنيف الوارد في القانون رقم 04-18 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 ماي سنة 2018 والمذكور أعلاه.

6. مرخص له: مستغل محطة اتصال راديوي، صاحب ترخيص منح له طبقا لاحكام المادة 5 ادناه.

7. تخصيص لتردد أو لقناة لاسلكية كهربية: تسجيل قناة ما ضمن مخطط معتمد من طرف مؤتمر مختص، بغرض استخدامها من طرف إدارة أو أكثر من أجل خدمة اتصالات راديوية أرضية أو فضائية، في بلد أو أكثر أو مناطق جغرافية محددة و وفقا لشروط محددة.

8. تشويش: تأثير طاقة خارجية لنظام على نظام اتصالات راديوية، ناتجة عن إرسال، عن إشعاع أو عن حث، يساهم في تدهور جودة إرسال واستقبال النظام، أو تشويه أو فقدان المعلومة التي كان بالإمكان استخراجها في غياب هذه الطاقة.

9. تشويش مقبول: تشويش عَرَضِي أو متوقع حدوثه، يستجيب لمستويات التشويش و المعايير الكمية، المحددة طبقا لنظام الاتصالات الراديوية الوطنية ولنظام التشويش.

10. تشويش مسموح به: تشويش، يفوق ذلك المعرف كمتبول، و الذي كان موضوع اتفاق بين الأطراف عرضة للتشويش و لمصدر التشويش، طبقا للمخطط الوطني للذبذبات و لنظام التشويش.

11. تشويش ضار: تشويش يعرقل سير نظام الاتصالات الراديوية، أو يؤدي إلى تدهور جدي، يقطع بصفة متكررة أو يوقف سير خدمة اتصالات راديوية مستعملة طبقا للمخطط الوطني للذبذبات و لنظام التشويش.

المادة 4: لا تخضع لأحكام هذا القانون الشبكات، المنشآت أو التجهيزات المطرفية اللاسلكية الكهربائية المقامة والمستغلة لتلبية حاجات الدفاع الوطني.

الفصل الثاني محطات الاتصال الراديوي

المادة 5: تخضع إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، من كل نوع، لترخيص مسبق تعده الوكالة الوطنية للذبذبات، تدعى في صلب النص "الوكالة"، بعد موافقة:

- وزير الدفاع الوطني؛

- الوزير المكلف بالداخلية؛

- الوزير المكلف بالمواصلات السلكية و اللاسلكية.

يجب أن يحدد الترخيص شروط استغلال محطات الاتصالات الراديوية، لاسيما فيما يتعلق باستعمال الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، لعتبة الإرسال وبتسديد أتاوى التخصيص.

عندما يكون الطالب متعامل اتصالات إلكترونية، يعد الترخيص من قبل سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، لاحتياجات شبكته للاتصالات الإلكترونية المفتوحة للجمهور، بنفس الأشكال المشار إليها في الفقرتين أعلاه، وفي حدود الذبذبات الممنوحة. ترسل نسخة لهذا الترخيص الى الوكالة خلال الثمانية (8) ايام التي تلي تاريخ اعداده. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 6: يخضع إعداد ترخيص إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية من طرف الوكالة إلى دفع أتاوى تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 7: يخضع اقتناء و حيازة تجهيزات لاسلكية كهربائية، إلى ترخيص مسبق يعد من طرف الوزير المكلف بالمواصلات السلكية واللاسلكية، بعد رأي بالموافقة:

- من وزير الدفاع الوطني؛

- من الوزير المكلف بالداخلية؛

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 8: لا يسمح لموفري التجهيزات اللاسلكية الكهربائية ببيع محطات الاتصالات الراديوية، الا إذا تحصل المشتري على الترخيص المذكور في المادة 7 اعلاه.

المادة 9: يخضع مركبو محطات الاتصالات الراديوية، لترخيص تمنحه الوكالة، بعد دفع أتاوى، التي تحدد شروطها عن طريق التنظيم.

المادة 10: لا يسمح لمركبي تجهيزات الاتصالات الراديوية بإجراء تركيب محطات الاتصالات الراديوية في غياب الترخيص، متحصل عليه من طرف المرخص له، طبقا للمادة 5 اعلاه.

المادة 11: لا تخضع التجهيزات اللاسلكية الكهربائية المكونة من المنظومات ذات المدى الضعيف، المنصوص عليها بموجب المادة 139 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والمذكور أعلاه، للتراخيص المنصوص عليها في المادتين 5 و7 أعلاه.

المادة 12: لا يمكن التحكم في محطات الاتصالات الراديوية للملاحة الجوية أو البحرية إلا من طرف حاملي شهادة متعامل اتصالات راديوية للملاحة الجوية أو البحرية، حسب الحالة، تمنحها الوكالة، بموجب شروط وحسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 13: تمنح رخص استغلال محطات الاتصالات اللاسلكية الكهربائية للسفن التي ترفع العلم الوطني والطائرات المسجلة بالجزائر، من طرف الوكالة، بعد دفع المصاريف، بموجب شروط وحسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

تقع المصاريف التي يادرت بها الوكالة في إطار اعداد الرخص المذكورة في الفقرة اعلاه، على عاتق طالب الرخصة.

المادة 14: يتم إقامة، استغلال وصيانة أنظمة الاتصالات الراديوية، من قبل المرخص لهم. لا يترتب على الدولة أي مسؤولية جزاء هذه العمليات.

المادة 15: يلتزم المرخص لهم بالامتثال لشروط الاستغلال المنصوص عليها في الترخيص المذكور في المادة 5 أعلاه.

المادة 16: لا يسمح بإقامة روابط لاسلكية كهربائية مع دول أو مؤسسات أو أفراد أجنب، الا تحت رقابة الوكالة وبعد موافقتها، المشروطة بموافقة مصالح وزارة الدفاع الوطني.

المادة 17: عندما لا يتطابق استعمال محطات الاتصالات الراديوية مع الشروط المحددة في الترخيص المشار إليه في المادة 5 أعلاه، أو بسبب اضطرابات أو عراقيل لسير تجهيزات لاسلكية كهربائية أخرى مرخصة قانونا، تعذر الوكالة المرخص له باتخاذ الإجراءات الضرورية للامتثال للشروط المذكورة أو لوضع حد للخلل المعين.

المادة 18: إذا لم يمثل المرخص له للإعذار في أجل ثمانية وأربعون (48) ساعة، تفرض عليه الوكالة إحدى العقوبات الإدارية التالية:

- التعليق المؤقت لترخيص إقامة واستغلال محطة الاتصالات الراديوية المعنية بالإعذار؛
 - التخفيض من المدى و/ أو مدة الترخيص المذكور.
- إذا كان المرخص له يحوز على ترخيص أعد من طرف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، تعلمها الوكالة بعدم الامتثال، من أجل تطبيق نفس العقوبات، خلال الثمانية (08) أيام التي تلي إخطاره.

المادة 19: تُرفع العقوبة الإدارية المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه بعد معاينة الامتثال. يجب على المرخص له مسبقا، دفع التكاليف المترتبة بمناسبة المراقبة التي تجريها الوكالة بغرض التحقق من امتثاله.

المادة 20: في حالة العود، بعد تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالمادة 18 أعلاه، تقوم الوكالة بالسحب النهائي لترخيص الاستغلال، لمدة ستة (06) أشهر، وتعليق كل ترخيص إقامة واستغلال محطات اتصالات راديوية أخرى استفاد منها مرتكب المخالفة.

إذا كان المرخص له يحوز على ترخيص أعد من طرف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية لاحتياجات شبكته للاتصالات اللاسلكية المفتوحة للجمهور، فإن الوكالة تعلمها بالعود، من أجل تطبيق نفس العقوبات، خلال الثمانية (08) أيام التي تلي إخطاره.

المادة 21: دون المساس بالعقوبات الجزائية التي قد يتعرض لها، يجب على كل من يقيم و/أو يستغل محطة اتصالات لاسلكية كهربائية دون الترخيص المشار إليه في المادة 5 أعلاه، دفع الرسوم أو الضرائب أو الأتاوى طوال الفترة التي كان يعمل فيها بشكل غير قانوني.

المادة 22: يمكن حجز واستغلال محطات الاتصالات الراديوية مهما كانت طبيعتها بصفة مؤقتة أو نهائية، بدون تعويض إذا اقتضى الأمر، بقرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني، الوزير المكلف بالداخلية والوزير المكلف بالمواصلات السلكية واللاسلكية، في جميع الحالات التي يؤدي استعمالها إلى المساس بالنظام أو الأمن العموميين، الأمن الجوي أو البحري أو بالدفاع الوطني.

المادة 23: لا يمكن إجراء تعديل على الشروط التقنية لإقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية وكذلك استبدال التجهيزات أو نقلها إلا بترخيص من الوكالة.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 24: يجب أن تخضع إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية، لاسيما كل تركيب أو إقامة الهوائيات، للمقتضيات التنظيمية التي تتطلبها حماية الصحة العمومية ضد تأثيرات الحقول الكهرومغناطيسية و المنصوص عليها في المادة 97 من القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والمذكور أعلاه.

المادة 25: في حالة حرب، أزمات، اختلالات خطيرة على النظام العام أو الكوارث الطبيعية، يمكن تسخير محطات الاتصالات الراديوية من أي نوع بشكل مؤقت من قبل مصالح الدفاع الوطني، مقابل تعويض للمرخص لهم.

يكون التعويض على عاتق الدولة، ولا يتجاوز الحد الأقصى المحدد عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

منح و تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية

المادة 26: تمنح الوكالة الذبذبات اللاسلكية الكهربائية لوزارة الدفاع الوطني والمؤسسات التابعة لـ:

- الوزارة المكلفة بالداخلية؛
- الوزارة المكلفة بالمواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- الوزارة المكلفة بالنقل؛
- الوزارة المكلفة بالاتصال؛

وكذا لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.

المادة 27: تلتزم الإدارات و الهيئات الحائزة على الذبذبات اللاسلكية الكهربائية بتقديم مخطط تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية الممنوحة لها، بانتظام إلى الوكالة.
تلغي الوكالة المنح عندما لا يتم تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية لمدة تفوق السنتين (02).
لا تسري أحكام هذه المادة على وزارة الدفاع الوطني.

المادة 28: يتم إعادة دفع أتاوى منح و تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية الممنوحة و المخصصة من طرف الوكالة، لحساب هذه الأخيرة.
تقوم الإدارات والمؤسسات الحائزة على الذبذبات اللاسلكية الكهربائية بتخصيص الذبذبات في الحزم التي منحت لها وتجمع أتاوى التخصيص.

المادة 29: تكون أتاوى تخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية مُستحقة الدفع كل ستة (06) أشهر.
ويكون الشطر الأول مُستحقا عند منح ترخيص إقامة واستغلال محطة الاتصالات الراديوية.
في حالة التأخر عن الدفع تقوم الوكالة أو الجهة المانحة، حسب الحالة، بإعذار المرخص له.
إذا لم يمثل المرخص له للإعذار في أجل 15 يوم، تقوم الوكالة أو الجهة المانحة، حسب الحالة، بتطبيق غرامة تهديدية يومية تعادل واحد (01) % من الأتاوى غير المدفوعة، خلال مدة ستة (06) أشهر والتي على إثرها يتم سحب ترخيص الاستغلال.

لا يلغى سحب ترخيص الاستغلال المذكور في الفقرة أعلاه، حق الوكالة أو الجهة المانحة، حسب الحالة، في تحصيل المبالغ الغير مسددة.

الفصل الرابع

التشويش

المادة 30: يجب ألا تكون محطات وأنظمة الاتصالات الراديوية سبب في أي تشويش ضار للأنظمة اللاسلكية الكهربائية الموجودة في محيطهم.

المادة 31: يتم وضع مخطط التشويشات من طرف الوكالة بالتنسيق مع مصالح الدفاع الوطني، من أجل التحكم في التشويشات الذي تتسبب فيها أو تتعرض لها كل محطة اتصالات راديوية على التراب الوطني.

المادة 32: تتلقى الوكالة وتعالج شكاوى التشويشات والاحتجاجات من طرف المرخص لهم، اللذين تتعرض تجهيزاتهم إلى اضطرابات.

تخطط الوكالة وتطلق التدخلات التقنية للبحث، لتحديد الموقع والتعرف على مصدر الاضطرابات، باستخدام وسائل ثابتة أو متحركة أو منقولة.

تُخَدِّد الوكالة عمليات التسوية وتتابع إنجازها.

المادة 33: تضع الوكالة كل الترتيبات التقنية التي تراها مناسبة، في حالة تشويش ناجم عن نظام أو عدة أنظمة اتصالات راديوية.

يتعين على المرخص لهم مستغلي أنظمة الاتصالات الراديوية المعنيين، الامتثال للأحكام التي وضعتها الوكالة.

يجب على المرخص لهم مستغلي أنظمة الاتصالات الراديوية مصدر التشويش التكفل بالمصاريف المبادرة بها من طرف الوكالة في إطار تدخلها التقني.

المادة 34: يمنع حيازة أو إقامة أو استعمال جهاز تشويش لاسلكي كهربائي، إلا في الحالات المبينة عن طريق التنظيم.

المادة 35: لا يجب ان يتسبب سير التجهيزات والمنشآت الكهربائية، بما في ذلك شبكات توزيع الطاقة، في تشويش ضار لسير محطات الاتصالات الراديوية لشبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور، لمحطات الاتصالات الراديوية المستغلة من طرف مصالح الدفاع الوطني او الامن العمومي ومصالح الملاحة اللاسلكية الجوية والبحرية.

يتم تقليل الاشعاعات الصادرة من التجهيزات والمنشآت الكهربائية الموجهة لتوزيع الطاقة للاستعمالات الصناعية، العلمية والطبية، الى أدنى حد ممكن تقنيا.

المادة 36: يخضع كل اختبار تجريبي من قبل المرخص له، على محطة اتصال راديوي للترخيص المسبق الممنوح من طرف الوكالة والتي تسهر على إبعاد التشويش الضار.

الفصل الخامس

المراقبة

المادة 37: الوكالة هي السلطة الوطنية المكلفة بمراقبة استعمال طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية وبمراقبة شروط إقامة واستغلال محطات الاتصالات الراديوية.

المادة 38: علاوة على ضباط الشرطة القضائية، يؤهل أعوان الوكالة المحلفين لمعاينة مخالفات أحكام هذا القانون.

تحدد عن طريق التنظيم، كفاءات وشروط التعيين، وكذا شروط ممارسة مهام الأعوان المذكورين في الفقرة أعلاه.

المادة 39: من أجل ممارسة مهامهم، يؤدي الأعوان المحلفين المذكورين في المادة 38 أعلاه أمام الجهة القضائية المختصة إقليميا، القسم التالي:

"أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظيفتي بأمانة وإخلاص وأراعي في كل الأحوال الواجبات التي تفرضها علي"

المادة 40: يمكن للأعوان المذكورين في المادة 38 أعلاه، النفاذ لكل المواقع، المنشآت والتجهيزات اللاسلكية الكهربائية المستعملة من طرف متعاملي الاتصالات الالكترونية، والمستعملة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين موفري، مركبي أو مستغلي تجهيزات لاسلكية كهربائية، من أجل مراقبة ومعاينة المخالفات التي يحتمل أنها ارتكبت. يمكن أن تجرى المراقبة بطريقة فجائية.

يلتزم متعاملو الاتصالات الالكترونية المعنيون، بتسهيل النفاذ لأعوان الوكالة المحلفين للمواقع التي تؤوي التجهيزات موضوع المراقبة.

عندما يتعلق الأمر بشبكات خاصة للاتصالات الإلكترونية، لا يمكن لأعوان الوكالة المحلفين النفاذ للمحلات التي تؤوي التجهيزات، إلا بحضور أصحاب المنشآت و التجهيزات اللاسلكية الكهربائية المعنية أو ممثلهم. يكون هذا الشرط غير ملزم عندما يتعلق الأمر بمخالفة تمس بالدفاع الوطني أو بالأمن العمومي.

يمكن لأعوان الوكالة المحلفين طلب تقديم كل معلومة وكل وثيقة تقنية من المرخص له وأخذ نسخة منها. ويمكنهم، بناء على استدعاء أو في عين المكان، جمع المعلومات والمبررات. كما يُعدّون محاضر في الثمانية والأربعون (48) ساعة الموالية لتفتيش الموقع أو المنشأة أو التجهيز اللاسلكي الكهربائي، مع منح نسخة للمعني.

المادة 41: ترسل المحاضر المعدّة من طرف أعوان الوكالة المحلفين إلى وكيل الجمهورية المختص إقليمياً، عند الاقتضاء، في أجل لا يتجاوز الثمانية والأربعون (48) ساعة ابتداء من تاريخ معاينة المخالفات.

المادة 42: يقوم أعوان الوكالة المحلفين بالحجز التحفظي على التجهيزات اللاسلكية الكهربائية في الحالات المذكورة في المادة 22 أعلاه.

يترتب عن الحجز إعداد محضر يحرر في عين المكان ويرسل إلى وكيل الجمهورية المختص إقليمياً، وترسل نسخة الة مالك التجهيزات المحجوزة.

يتم جرد التجهيزات المحجوز عليها فوراً وتوضع تحت الختم، تحت مراقبة الوكالة. يلحق الجرد بالمحضر المعد في عين المكان.

عندما لا تسمح الظروف والأوضاع المحلية للوكالة بمراقبة التجهيزات المحجوزة، يمكن أن تسند هذه الأخيرة لحراسة مرتكب المخالفة وتحت كامل مسؤوليته، سواء في أماكن الحجز ذاتها أو في مكان آخر بعد ترخيص من الوكالة.

يتم إبلاغ رئيس الجهة القضائية المختصة فوراً استناداً على المحضر.

تفصل الجهة القضائية في الحجز التحفظي خلال أجل لا يتجاوز الثلاثة (03) أيام.

المادة 43: يمكن للطرف الذي يدعي الضرر جراء الحجز التحفظي، أن يقدم طعناً أمام رئيس الجهة القضائية المختصة، خلال ثلاثين (30) يوماً، للفصل فيه.

بعد انقضاء إجراء الطعن، يمكن بيع التجهيزات المحجوز عليها في المزادات العلنية، طبقاً للتشريع و التنظيم المعمول بهما إذا أمكن مطابقتها للأحكام القانونية والتنظيمية، وإلا، فإن الوكالة تقوم بإتلافها.

تقع مصاريف البيع أو الإتلاف على عاتق مرتكب المخالفة تحت مراقبة الوكالة. يتم تحويل عائدات البيع إلى الخزينة العمومية، بعد خصم التكاليف المترتبة على عاتق الوكالة نتيجة التخزين، الحفظ، نقل التجهيزات المعنية وكل المصاريف الأخرى المترتبة على عاتق الوكالة في إطار الحجز.

الفصل السادس

إعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية

المادة 44: تضع الوكالة مقترحات لإعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية، وتقدمها إلى تقييم لجنة تخصيص الترددات، المؤلفة من جميع الإدارات والهيئات الحائزة على الذبذبات اللاسلكية الكهربية.

تتلقى الوكالة أي اقتراح في هذا السياق، من مستخدمي طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية.

المادة 45: تفصل اللجنة المشار إليها في المادة 44 أعلاه في المقترحات الخاصة بإعادة تنظيم طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية وفقاً لما يلي:

- الاستخدام الحالي لنطاقات التردد المقترحة للتطوير في الجزائر؛
- الاحتياجات الفورية والمستقبلية لإطلاق نطاقات طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية؛
- ظهور تكنولوجيات جديدة وخدمات جديدة، تستخدم لتطبيقات الاتصالات الراديوية الجديدة و / أو الاستخدام المتزايد للتطبيقات الحالية.

المادة 46: تُحمل توصيات لجنة تخصيص التردد، المتعلقة بإعادة تنظيم طيف الترددات الراديوية، حسب الاقتضاء، وفي حدود الأموال المتاحة، على حساب التخصيص رقم 302-128 بعنوان "صندوق تمكك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربية"، السطر 2.

الفصل السابع

أحكام جزائية

المادة 47: يعاقب بالحبس من (01) شهر إلى (05) خمس سنوات وبغرامة من عشرة آلاف 10.000 دج إلى واحد مليون 1.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل إقامة واستغلال محطة اتصالات راديوية بدون الترخيص المشار إليه في المادة 5 أعلاه، أو مواصلة استغلالها بعد تعليق أو سحب الترخيص.

عندما يكون مرتكب المخالفة متعامل اتصالات الكترونية، تكون الغرامة من واحد مليون 1.000.000 دج إلى عشرة ملايين 10.000.000 دج.

تطبق أحكام هذه المادة على المخالفات المرتكبة في مجال إرسال واستقبال الإشارات اللاسلكية الكهربية مهما كان نوعها.

المادة 48: يعاقب بالحبس من (01) شهر إلى (01) سنة وبغرامة من عشرة آلاف 10.000 دج إلى عشرة مليون 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل بيع أو كراء لمحطة اتصالات راديوية لشخص طبيعي أو معنوي لا يمتلك الترخيص المذكور في المادة 5 أعلاه.

يعاقب بنفس الغرامة المركبون المشار إليهم في المادة 10 أعلاه عند تركيبهم لمحطات الاتصالات الراديوية لفائدة أشخاص طبيعيين أو معنويين لا يحوزون على تراخيص الاستغلال المشار إليها في المادة 5 أعلاه.

المادة 49: يعاقب بغرامة من عشرة آلاف 10.000 دج إلى واحد مليون 1.000.000 دج، على حيازة و/أو اقتناء تجهيزات لاسلكية كهربية بدون الترخيص المذكور في المادة 07 أعلاه.

عندما يكون مرتكب المخالفة متعامل اتصالات إلكترونية تكون الغرامة من واحد مليون 1.000.000 دج إلى عشرة ملايين 10.000.000 دج.

المادة 50: يعاقب بغرامة من مئة ألف 100.000 دج إلى عشرة ملايين 10.000.000 دج، كل من يمارس نشاط تركيب تجهيزات الاتصالات الراديوية بدون الترخيص المذكور في المادة 9 أعلاه.

المادة 51: يعاقب بالحبس من (01) شهر إلى (01) سنة وبغرامة من مئة ألف 100.000 دج إلى عشرة ملايين 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل مركب تجهيزات الاتصالات الراديوية من دون اكتساب مالكيها للترخيص المذكور في المادة 5 أعلاه.

المادة 52: يعاقب بالحبس من (01) شهر إلى (01) سنة وبغرامة من مئة ألف 100.000 دج إلى عشرة ملايين 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل تحكم في محطة اتصالات راديوية للملاحة الجوية أو الملاحة البحرية دون شهادة متعامل للاتصالات الراديوية للملاحة الجوية أو البحرية المذكورة في المادة 12 أعلاه.

المادة 53: يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى (05) خمس سنوات وبغرامة من واحد مليون 1.000.000 دج إلى مئة مليون 100.000.000 دج، المرخص له الذي يخالف أحكام المادة 16 أعلاه.

المادة 54: يعاقب بالحبس من (01) شهر إلى (01) سنة وبغرامة من عشرة آلاف 10.000 دج إلى واحد مليون 1.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص يعيق أو يعطل عمدا أنظمة الاتصال الراديوي المرخصة قانونا، إلا في حالة القوة القاهرة.

المادة 55: يعاقب بغرامة من عشرة آلاف 10.000 دج إلى واحد مليون 1.000.000 دج، حيازة، إقامة و استعمال جهاز تشويش لاسلكي كهربائي، ما عدا في الحالات المنصوص عليها عن طريق التنظيم.

المادة 56: يعتبر الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المذكورة في هذا القانون طبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات.

الفصل الثامن

أحكام انتقالية ونهائية

المادة 57: يجب ان يتم الإبلاغ عن محطات الاتصالات الراديوية المقامة أو المستغلة مسبقا دون تراخيص الاستغلال و / أو الاقتناء، لدى الوكالة أو سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، حسب الحالة، في مدة لا تتجاوز ثلاثة (03) أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

دون المساس بالأحكام الجزائية الواردة في هذا القانون، لا تعفي مطابقة محطات الاتصالات الراديوية المذكورة في الفقرة أعلاه، المستغل من دفع أتاوى تخصيص الذبذبات خلال مدة استغلال المحطات.

المادة 58: تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون، لاسيما الأمر رقم 63-493 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1963، والذي يتعلق بمراقبة المحطات اللاسلكية الكهربائية الخاصة.

المادة 59: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في الموافق

عبد القادر بن صالح

Projet de Loi relative aux radiocommunications

Projet de Loi relative aux radiocommunications

Exposé des motifs

L'établissement et l'exploitation des stations de radiocommunications obéissaient, au lendemain de l'indépendance, aux dispositions de l'Ordonnance n°63-439 du 8 novembre 1963, toujours en vigueur, relative à la police des stations radioélectriques privées où, aucune installation radioélectrique privée pour l'émission ou la réception des signaux ou correspondances ne pouvait alors être établie ou utilisée en dehors des conditions déterminées dans ladite ordonnance. Il convient de noter que dans ce cadre, était considérée comme station radioélectrique privée, toute station radioélectrique non exploitée par l'État pour un service officiel ou public de communications.

Dans ce contexte, il est à signaler que l'Ordonnance n° 75-89 du 30 décembre 1975 portant code des postes et des télécommunications n'a pas visé l'Ordonnance n°63-439 susmentionnée, qui concernait exclusivement les installations privées, du moment que le secteur des télécommunications relevait en 1975 du monopole de l'État.

Aussi, la Loi 2000-03 du 05 Août 2000 portant règles générales relatives à la poste et aux télécommunications, abrogée et remplacée par la Loi 18-04 fixant les règles générales relatives à la poste et aux communications électroniques, bien qu'elle instaurât l'ouverture du marché des télécommunications, a omis de viser ladite ordonnance, sans pour autant prévoir un cadre légal et réglementaire pour la gestion des fréquences radioélectriques ou des stations radioélectriques privées.

En 2002, l'EPIC dénommé Agence Nationale des Fréquence (ANF), a été créé, par Décret exécutif n°02-97 du 02 mars 2002, et chargé des missions en relation avec la gestion et le contrôle du spectre des fréquences radioélectriques, afin de palier à la déficience constatée. Néanmoins, L'EPIC ainsi créé, ne répond que très partiellement aux besoins ayant prévalu à sa création, n'étant adossé à aucun encrage légal ou réglementaire pour assurer, pour le compte de l'État, des missions régaliennes de prime importance touchant notamment à la sécurité nationale. La défaillance est d'autant plus marquée, en conséquence du statut d'EPIC qui ne confère ni ne permet de fonctionner de manière optimale, notamment eu égard aux équipements sensibles qu'elle détient et utilise dans le cadre de ses activités de contrôle du spectre.

La Loi n° 18-04 susmentionnée a créé un encrage légal pour ladite Agence, et lui a confié la gestion du spectre des fréquences radioélectriques, en instaurant ainsi un encadrement légale indépendant dédié aux radiocommunications.

Dans un effort d'établissement d'un cadre réglementaire, le décret exécutif n° 09-410 du 10 Décembre 2009, fixant les règles de sécurité applicables aux activités portant sur les équipements sensibles, a introduit certaines dispositions relatives à l'acquisition et l'exploitation des stations de radiocommunications. Toutefois, son application, même si elle a été d'un apport substantiel pour préserver les intérêts nationaux, reste insuffisante, notamment par manque de dispositions pénales, pour prévenir les dépassements, et d'autorité compétente en matière d'application des règles de gestion et de contrôle du spectre.

Toutefois, l'Ordonnance n°63-439 susmentionnée, non abrogée à ce jour, n'est pas appliquée depuis plusieurs décennies, et mérite d'être mise à jour et complétée pour préserver cette ressource rare et hautement lucrative, qui est le spectre des fréquences, et couvrir ainsi les nouveaux paradigmes de la technologie d'une part, et de l'ouverture du champ commercial en matière de télécommunications, d'autre part.

C'est dans ce cadre, que le présent Avant-projet de Loi, vient encadrer l'établissement, l'exploitation et l'utilisation des réseaux, installations ou équipements terminaux radioélectriques, l'attribution et l'assignation des fréquences radioélectriques, le brouillage, et le contrôle du spectre.

Telle est l'économie du présent projet de Loi.

Projet de Loi relative aux radiocommunications

Le Chef de l'État,

Vu la Constitution notamment ses articles, 102 (alinéa 6), 136, 138, 140, 143 (alinéa 2) et 144 ;

Vu l'Ordonnance n° 63-439 du 8 novembre 1963 relative à la police des stations radioélectriques privées ;

Vu l'ordonnance n° 68-81 du 16 avril 1968, portant ratification de la convention internationale des télécommunications, signée à Montreux le 12 novembre 1965 ;

Vu l'ordonnance n° 66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;

Vu l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;

Vu l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;

Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;

Vu l'ordonnance n° 76-80 du 23 octobre 1976, modifiée et complétée, portant code maritime ;

Vu la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code de douanes ;

Vu la loi n° 90-21 du 15 août 1990, modifiée et complétée, relative à la comptabilité publique ;

Vu l'ordonnance n° 97-06 du 12 Ramadhan 1417 correspondant au 21 janvier 1997 relative aux matériels de guerre, arme et munitions ;

Vu la loi n° 98-06 du 3 Rabie El Aouel 1419 correspondant au 27 juin 1998, modifiée et complétée, fixant les règles générales relative à l'aviation civile ;

Vu la loi n° 03-10 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003, modifié, relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable ;

Vu la loi n° 04-04 du 5 Joumada El Oula 1425 correspondant au 23 juin 2004, modifiée et complétée, relative à la normalisation ;

Vu la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, modifiée et complétée, relative aux conditions d'exercices des activités commerciales ;

Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008 portant code des procédures civile et administrative ;

Vu la loi n° 09-04 du 14 Chaâbane 1430 correspondant au 5 août 2009 portant règles particulières relatives à la prévention et à la lutte contre les infractions liées aux technologies de l'information et de la communication ;

Vu la loi n° 17-09 du 28 Joumada Ethania 1438 correspondant au 27 mars 2017 relative au système national de métrologie ;

Vu la loi n° 18-04 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 mai 2018 fixant les règles générales relatives à la poste et aux communications électroniques ;

Après avis du Conseil de l'État,

Après adoption par le Parlement,

Promulgue la loi dont la teneur suit :

Article premier : La présente loi a pour objet d'encadrer l'acquisition, l'établissement, l'exploitation et l'utilisation des réseaux, installations ou équipements terminaux radioélectriques.

CHAPITRE I CHAMP D'APPLICATION

Art. 2 : Cette loi s'applique à toute activité utilisant le spectre des fréquences radioélectriques :

- Sur le territoire national, ainsi que dans l'espace aérien Algérien ;
- Pour la transmission d'informations vers l'Algérie à partir du territoire d'un État étranger, conformément à un accord international ;
- Sur des navires ou dans des aéronefs navigants dans le territoire ou l'espace aérien Algériens ;
- Aux moyens satellitaires exploités à partir de l'Algérie.

Elle s'applique, sans exception, à tous :

- Les services radioélectriques identifiés dans le Règlement des Radiocommunication de l'Union Internationale des Télécommunications (UIT) ;
- Les stations et systèmes radioélectriques identifiés et classés dans le Règlement des Radiocommunication de l'UIT.

Art.3 : Définitions :

Au sens de la présente Loi, il est entendu par :

1. **Territoire national :** territoire sur lequel l'Algérie exerce sa souveraineté comprenant les régions terrestres et les eaux territoriales y adjacentes ;
2. **Radio :** Préfixe s'appliquant à l'emploi des ondes radioélectriques.
3. **Radiocommunication :** Télécommunication réalisée à l'aide des ondes radioélectriques conformément à la Convention et à la Constitution de l'Union Internationale des Télécommunications (UIT).
4. **Service de radiocommunication :** Service de communications électroniques fourni à l'aide d'un système de radiocommunication.
5. **Station, ou système, de radiocommunications :** Un ou plusieurs émetteurs ou récepteurs, ou un ensemble d'émetteurs et de récepteurs, y compris les appareils accessoires, nécessaires pour assurer un service de radiocommunication.

Chaque station est classée d'une façon permanente ou temporaire, d'après le service auquel elle participe conformément à la classification énoncée dans la Loi 18-04 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 Mai 2018, susvisée.

6. **Permissionnaire** : L'exploitant d'une station de radiocommunication, titulaire d'une autorisation délivrée conformément aux dispositions de l'article 5 ci-dessous.
7. **Allotissement (d'une fréquence ou d'un canal radioélectrique)** : Inscription d'un canal donné dans un plan adopté par une conférence compétente, aux fins de son utilisation par une ou plusieurs administrations pour un service de radiocommunication de Terre ou spatiale, dans un ou plusieurs pays ou zones géographiques déterminés et selon des conditions spécifiées.
8. **Brouillage** : L'effet, sur un système de radiocommunication, d'une énergie externe au système due à une émission, à un rayonnement ou à une induction, se manifestant par une dégradation de la qualité de transmission et de réception du système, une déformation ou une perte de l'information que l'on aurait pu extraire en l'absence de cette énergie.
9. **Brouillage admissible** : Brouillage observé ou prévu, qui obéit aux niveaux de brouillage et aux critères quantitatifs, fixés conformément au Règlement des Radiocommunications National et au Règlement de brouillage.
10. **Brouillage accepté** : Brouillage, supérieur à celui défini comme admissible, qui a fait l'objet d'un accord entre les parties, subissant le brouillage et source du brouillage, conformément au Plan national des fréquences et au Règlement de brouillage.
11. **Brouillage préjudiciable** : Brouillage qui compromet le fonctionnement d'un système de radiocommunication, ou qui dégrade sérieusement, interrompt de façon répétée ou empêche le fonctionnement d'un service de radiocommunication utilisé conformément au Plan national des fréquences et au Règlement de brouillage.

Art. 4 : Les réseaux, installations ou équipements terminaux radioélectriques établis et exploités pour les besoins de la défense nationale ne sont pas soumis aux dispositions de la présente Loi.

CHAPITRE II DES STATIONS DE RADIOCOMMUNICATION

Art. 5 : L'établissement et l'exploitation des stations de radiocommunication, de toute nature, sont subordonnés à une autorisation préalable établie par l'Agence Nationale des Fréquences, ci-après dénommée « Agence », après accord :

- Du ministre de la défense nationale ;
- Du ministre chargé de l'intérieur ;
- Du ministre chargé des télécommunications ;

L'autorisation doit fixer les conditions d'exploitation des stations de radiocommunications, notamment en matière d'utilisation des fréquences radioélectriques, de seuil d'émission et de paiement des redevances d'assignation.

Lorsque le demandeur est un Opérateur de Communications Électroniques, pour les besoins de son réseau de communications électroniques ouvert au public, l'Autorisation est établie par l'Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques dans les mêmes formes citées dans les deux alinéas ci-dessus, et dans la limite des fréquences qui lui sont attribuées. Une copie de ladite autorisation est transmise à l'Agence dans les huit (8) jours qui suivent la date de son établissement.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

Art.6 : L'établissement de l'autorisation d'établissement et d'exploitation des stations de radiocommunications par l'Agence est soumis au paiement de redevances fixées par voie réglementaire.

Art.7 : La détention et l'acquisition des équipements radioélectriques sont subordonnées à une autorisation préalable établie par le ministre chargé des télécommunications, après avis favorable :

- Du ministre de la défense nationale ;
- Du ministre chargé de l'intérieur ;

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

Art. 8 : Les fournisseurs des équipements radioélectriques ne sont autorisés à vendre des stations de radiocommunications, que si l'acquéreur a obtenu, au préalable une autorisation d'acquisition, conformément à l'article 7 ci-dessus.

Art. 9 : Les installateurs de stations de radiocommunications sont soumis à une autorisation délivrée par l'Agence, après paiement d'une redevance, dans les conditions fixées par voie réglementaire.

Art. 10 : Les installateurs des équipements de radiocommunications ne sont pas autorisés à procéder à l'installation des stations de radiocommunication, en absence de l'autorisation, obtenue par le permissionnaire, conformément à l'article 5 ci-dessus.

Art. 11 : Les équipements radioélectriques constitués par les dispositifs de faible portée, prévus dans l'article 139 de la Loi n° 18-04 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 Mai 2018 susvisée, ne sont pas soumis aux autorisations prévues aux l'articles 5 et 7 ci-dessus.

Art. 12 : Les stations de radiocommunication aéronautiques ou maritimes ne peuvent être manœuvrées que par les titulaires d'un certificat d'opérateur de radiocommunication aéronautique ou maritime, selon le cas, délivré par l'Agence, après examens, dans les conditions et selon les modalités fixées par voie réglementaire.

Art.13 : Les Licences d'exploitation des stations radioélectriques des navires battant pavillon national et des aéronefs immatriculés en Algérie sont délivrées par l'Agence, dans les conditions et les modalités fixées par voie réglementaires.

Les frais engagés par l'Agence dans le cadre de l'établissement des Licences citées à l'alinéa ci-dessus sont à la charge du demandeur.

Art. 14 : Les systèmes de radiocommunication sont établis, exploités et entretenus par les permissionnaires. L'État n'est soumis à aucune responsabilité à raison de ces opérations.

Art. 15 : Les permissionnaires sont tenus de se conformer aux conditions d'exploitation fixées dans l'autorisation visée à l'article 5 ci-dessus.

Art. 16 : L'établissement des liaisons radioélectriques avec des États, institutions ou particuliers étrangers n'est autorisé que sous le contrôle et après l'approbation de l'Agence, et ce après accord des services du Ministère de la Défense Nationale.

Art. 17 : Lorsque l'utilisation des stations de radiocommunication n'est pas conforme aux conditions fixées par l'autorisation visée à l'article 5 ci-dessus, ou cause des troubles ou des gênes au fonctionnement d'autres équipements radioélectriques dûment autorisés, l'Agence met en demeure le permissionnaire pour prendre les dispositions nécessaires pour se conformer auxdites conditions ou mettre fin à l'anomalie constatée.

Art. 18 : Si le permissionnaire ne se conforme pas à la mise en demeure dans un délai de 48h, l'Agence lui inflige l'une des sanctions administratives suivantes :

- La suspension provisoire de l'autorisation d'établissement et d'exploitation de la station de radiocommunication concernée par la mise en demeure ;
- La réduction de la portée et/ou de la durée de ladite autorisation.

Si le permissionnaire détient une autorisation établie par l'Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques, l'Agence informe celle-ci de la non-conformité, afin d'appliquer les mêmes sanctions, dans les huit (08) jours qui suivent sa saisine.

Art. 19 : La sanction prévue à l'article 18 ci-dessus est levée après constatation de la mise en conformité. Le permissionnaire doit préalablement s'acquitter des frais engendrés à l'occasion du traitement de son dossier par l'Agence.

Art. 20 : En cas de récidive, suite à l'application d'une sanction conformément à l'article 18 ci-dessus, l'Agence procède au retrait définitif de l'autorisation d'exploitation, et la suspension, pour une durée de (06) six mois, de toute autre autorisation d'établissement et d'exploitation de station de radiocommunication dont bénéficierait le contrevenant.

Si le permissionnaire détient une autorisation établie par l'Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques, l'Agence l'informe de la récidive, afin d'appliquer les mêmes sanctions, dans les huit (08) jours qui suivent sa saisine.

Art. 21 : sans préjudice des sanctions pénales qu'il encourt, quiconque établit et/ou exploite une station radioélectrique sans l'autorisation visée à l'article 5 ci-dessus, est tenu de payer les droits, taxes ou redevances pour toute la durée où il aurait opéré illégalement.

Art. 22 : Les stations de radiocommunications de toute nature peuvent être provisoirement ou définitivement saisies et exploités, s'il y a lieu sans indemnité, par décision conjointe du ministre de la défense nationale, du ministre chargé de l'intérieur et du ministre chargé des télécommunications, dans tous les cas où leur utilisation serait de nature à nuire à l'ordre ou à la sûreté publics, à la sécurité aérienne ou maritime, ou à la défense nationale.

Art. 23 : La modification des conditions techniques d'établissement et d'exploitation des stations de radiocommunication ainsi que le remplacement ou le transfert d'équipement, ne peuvent intervenir qu'après autorisation de l'Agence.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

Art. 24 : L'établissement et l'exploitation des stations de radiocommunication, notamment toute installation ou implantation d'antenne, doit obéir aux prescriptions réglementaires relatives à la protection de la santé publique contre les effets des champs électromagnétiques, prévues à l'article 97 de la Loi n° 18-04 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 Mai 2018, susvisée.

Art. 25 : En cas de guerre, de crises, de troubles graves à l'ordre public ou de catastrophes naturelles, les stations de radiocommunications de toute nature peuvent être provisoirement réquisitionnées par les services de la défense nationale, en contrepartie d'une indemnité au profit des permissionnaires. L'indemnité est à la charge de l'État et ne peut dépasser le montant maximum fixé par voie réglementaire.

CHAPITRE III

DE L'ATTRIBUTION ET L'ASSIGNATION DES FREQUENCES RADIOELECTRIQUES

Art. 26 : L'Agence attribue les fréquences radioélectriques au Ministère de la Défense Nationale et aux organismes relevant du :

- Ministère chargé de l'Intérieur ;
- Ministère chargé des Télécommunications ;
- Ministère chargé des Transports ;
- Ministère chargé des Communications ;

ainsi qu'à l'Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques.

Art. 27 : Les administrations et institutions attributaires des fréquences radioélectriques sont tenues de communiquer le plan d'attributions des fréquences radioélectriques qui leur sont attribuées régulièrement à l'Agence.

L'Agence annule les attributions lorsque les fréquences radioélectriques ne sont pas assignées pour une durée supérieure à deux (02) ans.

Les dispositions de cet article ne s'appliquent pas au Ministère de la Défense Nationale.

Art. 28 : Les redevances d'attribution et d'attributions des fréquences radioélectriques, attribuées et assignées par l'Agence, sont reversées pour son compte.

Les administrations et institutions attributaires des fréquences radioélectriques assignent les fréquences dans les bandes qui leur sont attribuées et en collectent les redevances d'attribution.

Art. 29 : Les redevances d'attribution des fréquences radioélectriques sont exigibles semestriellement. La première échéance est exigible à la délivrance de l'autorisation d'exploitation de la station radioélectrique.

En cas de retard de paiement, l'agence ou l'attributaire, selon le cas, met en demeure le permissionnaire.

Si le permissionnaire ne se conforme pas aux termes de la mise en demeure dans un délai de 15 jours, l'agence ou l'attributaire, selon le cas, procède à l'application d'une astreinte journalière équivalente à un (01) % des redevances impayées, pendant une durée de six mois à l'issue de laquelle l'autorisation d'exploitation est retirée.

Le retrait de l'autorisation d'exploitation, dans le cas cité à l'alinéa ci-dessus, n'annule pas le droit de l'Agence ou de l'attributaire, selon le cas, de recouvrer les montants impayés.

CHAPITRE IV DU BROUILLAGE

Art. 30 : Les systèmes de radiocommunications ne doivent être la cause d'aucun brouillage préjudiciable pour les systèmes se trouvant dans leur environnement.

Art. 31 : Un Règlement des brouillages est mis en place par l'Agence, en coordination avec les services de la défense nationale, afin de gérer les brouillages causés ou subis par toute station de radiocommunication sur le territoire national.

Art. 32 : L'Agence reçoit et traite les plaintes de brouillages et les réclamations des permissionnaires dont les installations subissent des perturbations.

Elle planifie et déclenche des interventions techniques de recherche, de localisation et d'identification de l'origine des perturbations, en utilisant des moyens fixe, mobiles ou transportables.

Elle définit des actions de redressement et en suit la réalisation.

Art. 33 : En cas de brouillage causé par un ou plusieurs systèmes de radiocommunication, l'Agence prévoit toutes dispositions techniques qu'elle jugera utiles.

Les exploitants des systèmes de radiocommunications mis en cause sont tenus de se conformer aux termes des dispositions prévues par l'Agence.

Les permissionnaires dont les installations sont à l'origine du brouillage doivent prendre en charge les frais engagés par l'Agence, dans le cadre de son intervention technique.

Art. 34 : La détention, l'installation ou l'utilisation d'un équipement de brouillage radioélectrique sont interdites, sauf les cas listés par voie réglementaire.

Art. 35 : Le fonctionnement des équipements et installations électriques, y compris les réseaux de distribution d'énergie ne doivent pas causer de brouillage préjudiciable au fonctionnement des stations de radiocommunications des réseaux de communications électroniques ouverts au public, aux stations de radiocommunications exploités par les services de la défense nationale ou de la sécurité publique, et aux services de radionavigation aéronautique et maritime.

Les rayonnements provenant des équipements et installations électriques destinés à la distribution de l'énergie aux utilisations industrielles, scientifiques et médicales sont réduits au minimum techniquement possible.

Art. 36 : Tout essai ou expérimentation par un permissionnaire, sur une station de radiocommunication, sont soumis à autorisation préalable délivrée par l'Agence, qui veille, notamment, à exclure les brouillages préjudiciables.

CHAPITRE V DU CONTROLE

Art. 37 : L'Agence est l'Autorité nationale chargée du contrôle de l'usage du spectre des fréquences radioélectriques, et du contrôle des conditions d'établissement et d'exploitation des stations de radiocommunication.

Art. 38 : Outre les officiers de la Police Judiciaire, sont habilités à constater les infractions aux dispositions de la présente Loi, les agents assermentés de l'Agence.

Les modalités, les conditions de nomination, ainsi que les conditions d'exercice des missions des agents cités à l'alinéa ci-dessus sont fixées par voie réglementaire.

Art. 39 : Pour l'exercice de leurs fonctions, les agents assermentés cités à l'article 38 ci-dessus prêtent devant la juridiction territorialement compétente le serment suivant

"أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظيفتي بأمانة وإخلاص وأراعي في كل الأحوال الواجبات التي تفرضها علي"

Art. 40 : Les agents cités à l'article 38 ci-dessus peuvent accéder à tous sites, installations et équipements radioélectriques utilisés par les opérateurs de communications électroniques, et par les personnes physiques ou morales distribuant, installant ou exploitant des équipements radioélectriques, en vue de contrôler et de constater les éventuelles infractions. Le contrôle peut être effectué inopinément.

Les Opérateurs de communications électroniques concernés sont tenus de faciliter l'accès des agents assermentés de l'Agence aux sites abritant les équipements objets du contrôle.

Lorsqu'il s'agit de réseaux privés de communications électroniques, les agents assermentés de l'Agence ne peuvent accéder aux locaux abritant les équipements qu'en présence des détenteurs des installations et équipements radioélectriques en question ou de leurs représentants. Cette condition n'est pas exigible lorsqu'il s'agit d'une infraction touchant à la défense nationale ou à la sécurité publique.

Les agents assermentés de l'Agence peuvent demander au permissionnaire la communication de toute information et tout document technique et d'en prendre copie. Ils peuvent recueillir, sur convocation ou sur place, les renseignements et justifications.

Ils établissent des procès-verbaux dans les 48 heures suivant l'inspection du site, de l'installation ou de l'équipement radioélectriques, dont une copie est remise à l'intéressé.

Art. 41 : Les procès-verbaux établis par les agents assermentés de l'Agence, sont transmis au Procureur de la République territorialement compétent dans un délai ne pouvant excéder huit 48 heures à compter de la date de constatation des infractions, le cas échéant.

Art. 42 : Les agents assermentés de l'Agence procèdent à la saisie conservatoire des équipements radioélectriques, dans les cas prévus dans l'article 22 ci-dessus.

La saisie donne lieu à un Procès-verbal dressé sur les lieux et transmis au Procureur de la République territorialement compétent. Une copie est remise au propriétaire des équipements saisis.

Les équipements saisis sont immédiatement inventoriés et mis sous scellés sous le contrôle de l'Agence.

L'inventaire est annexé au procès-verbal dressé sur les lieux.

Lorsque les circonstances et les conditions locales ne permettent pas le contrôle par l'Agence des équipements saisis, ces derniers peuvent être confiés à la garde du contrevenant, sous son entière responsabilité, soit sur les lieux mêmes de la saisie, soit dans une autre localité après autorisation de l'Agence.

Le président de la juridiction compétente est immédiatement saisi sur la base du procès-verbal.

La juridiction doit statuer sur la saisie conservatoire dans un délai n'excédant pas trois (03) jours.

Art. 43 : La partie qui se prétend lésée par la saisie conservatoire peut, dans les trente (30) jours, introduire un recours auprès du président de la juridiction compétente, statuant en référé.

A l'issue de la procédure de recours, les équipements saisis peuvent être vendus aux enchères, conformément à la législation et la réglementation en vigueur, s'ils peuvent être rendus conformes aux dispositions légales et réglementaires. A défaut, l'Agence procède à leur destruction.

La vente ou la destruction est effectuée au frais du contrevenant sous le contrôle de l'Agence. Le produit de la vente est reversé au Trésor Public, après déduction des frais engagés par l'Agence pour l'entreposage, la conservation, le transport des équipements en question et tous autres frais engagés par l'Agence dans le cadre de la saisie.

CHAPITRE VI DU REAMENAGEMENT DU SPECTRE DES FREQUENCES RADIOELECTRIQUES

Art. 44 : L'Agence formule des propositions d'aménagement du spectre des fréquences radioélectriques, et les soumet à l'appréciation de la Commission d'Attribution des Fréquences, composée de l'ensemble des attributaires.

Elle reçoit toute proposition dans ce cadre, émanant des utilisateurs du spectre des fréquences radioélectriques.

Art. 45 : La Commission citée à l'article 44 ci-dessus statue sur les propositions de réaménagement du spectre des fréquences radioélectriques en fonction :

- De l'usage actuel des bandes de fréquences proposées à l'aménagement en Algérie ;
- Des besoins immédiats et futurs en matière de libération de bandes de fréquences radioélectriques ;
- De l'avènement de nouvelles technologies et l'apparition de nouveaux services, utilisés pour de nouvelles applications de radiocommunications et/ou de l'utilisation accrue des applications existantes.

Art. 46 : Les recommandations de la Commission d'Attribution des Fréquences, relatives au réaménagement du spectre des fréquences radioélectriques, sont prise en charge, en tant que de besoin, et dans la limite des fonds disponibles, sur le compte d'affectation spéciale n° 302-128 intitulé « Fonds d'appropriation des usages et du développement des technologies de l'information et de la communication et du réaménagement du spectre des fréquences radioélectriques », ligne 2.

CHAPITRE VII DISPOSITIONS PENALES

Art. 47 : l'établissement et l'exploitation d'une station de radiocommunication, sans autorisation visée à l'article 5 ci-dessus, ou le maintien de leur exploitation après suspension ou retrait de l'autorisation, est puni d'emprisonnement de un (01) mois à cinq (05) ans et d'une amende de dix milles 10.000 à un million 1.000.000 DA, ou de l'une des deux peines seulement.

Lorsque le contrevenant est un opérateur de communications électronique, l'amende est de un million 1.000.000 à dix millions 10.000.000 DA.

Les dispositions du présent article sont applicables aux infractions commises en matière d'émission et réception des signaux radioélectriques de toute nature.

Art. 48 : La vente ou la location de station de radiocommunication à une personne morale ou physique qui ne dispose pas de l'autorisation visée à l'article 5 ci-dessus est punie d'une peine d'emprisonnement d'un (01) mois à un (01) an, et d'une amende de dix milles 10.000 à dix millions 10.000.000 DA, ou de l'une des deux peines seulement.

Sont punis de la même amende les installateurs visés à l'article 10 ci-dessus, lorsqu'ils installent des stations de radiocommunication au profit de personnes morales ou physiques ne disposant pas des autorisations d'exploitation visées à l'article 5 ci-dessus.

Art. 49 : La détention et/ou l'acquisition des équipements radioélectriques, sans l'autorisation visée à l'article 7 ci-dessus, est punie d'une amende de dix milles 10.000 à un million 1.000.000 DA.

Lorsque le contrevenant est un opérateur de communications électronique, l'amende est de un million 1.000.000 à dix millions 10.000.000 DA.

Art. 50 : Quiconque exerce l'activité d'installateur d'équipements de radiocommunication sans l'autorisation visée à l'article 9 ci-dessus, est puni d'une amende de cents milles 100.000 à dix millions 10.000.000 DA.

Art. 51 : Tout installateur d'équipements de radiocommunication qui procède à l'installation d'une station de radiocommunication, sans que le propriétaire ne dispose de l'autorisation visée à l'article 5 ci-dessus, est puni d'une peine d'emprisonnement d'un (01) mois à un (01) an et d'une amende de cents milles 100.000 à dix millions 10.000.000 DA, ou de l'une des deux peines seulement.

Art. 52 : La manœuvre d'une station de radiocommunications aéronautiques ou maritimes sans certificat d'opérateur de radiocommunication aéronautique ou maritime, visé à l'article 12 ci-dessus, est punie d'emprisonnement d'un (01) mois à un (01) an et d'une amende de cents milles 100.000 à dix millions 10.000.000 DA, ou de l'une des deux peines seulement.

Art. 53 : Le permissionnaire qui contrevient aux dispositions de l'article 16 ci-dessus est puni d'emprisonnement de six (06) mois à cinq (05) ans et d'une amende de un million 1.000.000 à cents millions 100.000.000 DA.

Art. 54 : Toute personne qui, sauf cas de force majeure, gêne ou entrave sciemment des systèmes de radiocommunications dûment autorisés, est punie d'un emprisonnement d'un (01) moi à une (01) année et d'une amende de dix milles 10.000 à un million 1.000.000 DA, ou de l'une de ces deux peines seulement.

Art. 55 : La détention, l'installation ou l'utilisation d'un équipement de brouillage radioélectrique, en dehors des cas listés par voie réglementaire, est puni d'une amende de dix milles 10.000 à un million 1.000.000 DA.

Art. 56 : La personne morale est responsable pénalement des infractions citées à la présente loi, conformément aux règles prévues par le code pénal.

CHAPITRE VIII

DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Art. 57 : Les stations de radiocommunication antérieurement établies ou exploitées en l'absence des autorisations d'exploitation et/ou d'acquisition doivent être déclarées auprès de l'Agence ou de l'Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques, selon le cas, dans un délai n'excédant pas trois (03) mois à partir de la promulgation de la présente Loi.

Sans préjudices aux dispositions pénales de la présente Loi, la mise en conformité des stations de radiocommunication citée à l'alinéa ci-dessus ne dispense pas l'exploitant du paiement des redevances d'assignation des fréquences pendant la durée de l'exploitation des stations.

Art. 58 : Toutes dispositions contraires à la présente Loi sont abrogées, notamment l'Ordonnance n° 63-439 du 8 Novembre 1963 relative à la police des stations radioélectriques privées.

Art. 59 : La présente Loi sera publiée dans le journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Alger le.....

Abdelkader Bensalah